

الصين وضمان أمن الطاقة

أ.د. سعد حقي توفيق
معهد العلمين للدراسات العليا

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/٢/١٠ تاريخ ارجاع البحث ٢٠٢٥/٢/١٥ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٥/٢/٢٢

تقوم الصين بإستيراد الطاقة من الخارج بسبب محدودية موارد الطاقة لديها والمطلوبة لتأمين نموها الاقتصادي، لأنها تعاني من عجز في الطاقة. ولما كان توريد الطاقة يخضع لتقلبات السوق والعوامل السياسية ظهر مفهوم أمن الطاقة في الصين. ومن أجل استدامة نموها الاقتصادي، عملت الصين على تعزيز علاقاتها مع الدول المنتجة للطاقة، وأدت شركات الطاقة لديها دورا في تسهيل حصولها على الطاقة. وأصبح أمن الطاقة في الصين يعتمد على وسائل اقتصادية وسياسية واستراتيجية لتوريد امدادات الطاقة اليها بشكل آمن. ويسعى هذا البحث الى لقاء الضوء على سياسات الصين لأمن الطاقة، وإلى معرفة الوسائل التي يتأثر بها أمن الطاقة من أجل استمرار الحصول على امدادات أمنة لنموها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: أمن الطاقة، استهلاك الطاقة، ضمان الامدادات، القوة البحرية والطاقة

Due to its limited domestic energy resources, China faces an energy deficit and relies on imports to meet its growing demand. However, energy supply is subjected to market fluctuations and political factors, making energy security a key concern for the country To sustain economic growth, China has strengthened its relationships with energy-producing countries. Chinese energy companies play a crucial role in meeting the country's rising energy demand. China's approach to energy security involves economic, political, and strategic measures to ensure a stable energy supply.

Keywords: Energy security, energy consumption, supply guarantee, Naval power and energy.

المقدمة

لم تتمكن الصين من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة بسبب محدودة موارد الطاقة الموجودة فيها. ولما كانت الطاقة سلعة تتعرض للأزمات السياسية وتقلبات السوق، ويتأثر سعرها بالعرض والطلب، سعت الصين إلى توفير الطاقة التي تلي حاجاتها الاقتصادية بشكل أمن عبر استيرادها من الخارج من أجل الحفاظ على استمرار وتيرة نموها الاقتصادي. كما أن زيادة استهلاك الصين للطاقة نتيجة لزيادة عدد سكانها، مع تطور اقتصادها واستمرار نموها غدا الحصول على الطاقة مصلحة حيوية للأمن القومي الصيني، ليظهر تعبير (أمن الطاقة الصيني).

وبدون شك، ان تعرض الكثير من البلدان المنتجة للطاقة، ولاسيما النفط، للحروب والأزمات السياسية وعدم الاستقرار السياسي كان دافعاً للصين لتبني سياسة تضمن لها الحصول على الطاقة بشكل أمن. ويمكن أن نشير إلى أن استخدام الدول العربية المنتجة للنفط في حرب (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣) النفط كسلاح سياسي للضغط على بعض الدول المستهلكة للنفط التي ساندت (إسرائيل) في الحرب مثل مرحلة انذار للدول المستهلكة عموماً لاتخاذ الوسائل المناسبة للحفاظ على أمن الطاقة. لقد أثر ارتفاع أسعار النفط على ميزانيات الدول المستهلكة، ولاسيما، على أكثر الدول استهلاكاً مثل الصين التي ازدادت الأعباء المالية عليها، حيث يباع النفط بالدولار الأمريكي. لذلك، شملت الحلول لمعالجة مشكلة الطاقة في الصين على وسائل اقتصادية وسياسية وعسكرية سيتم تناولها في هذا البحث.

إن فرضية هذا البحث تقوم على أن الصين أصبحت دولة مستهلكة كبرى في العالم تمتلك إمكانيات محدودة للطاقة سعت إلى تبني وسائل داخلية وخارجية لضمان الحصول على الطاقة بشكل أمن. لذلك سيتم تقسيم البحث إلى ثلاث نقاط أساسية.

أولاً: نظرة الصين إلى أمن الطاقة

ثانياً: الوسائل الاقتصادية لضمان أمن الطاقة

ثالثاً: الوسائل الجيوستراتيجية لضمان أمن الطاقة

أولاً: نظرة الصين إلى أمن الطاقة

١- مفهوم أمن الطاقة:

يعني مفهوم أمن الطاقة "تأمين الحصول على النفط وأنواع الوقود الأخرى، وإن أمن الطاقة لأي دولة يتحقق حينما يتوافر لديها موارد للطاقة آمنة وكافية"، وهو مفهوم تم دعمه بقيام الدول الكبرى بالتدخل في العديد من المناطق الرئيسة المنتجة للنفط لضمان تدفقه. ويعد هذا تعريفاً تقليدياً لأمن الطاقة، ارتكز على تجنب أزمات الطاقة التي تعني "الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة، وهو ما يترافق مع ارتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي الاقتصادي"^(١).

وعرفه عمر عبد العاطي "العمل على تقليص انقطاع توافر الطاقة من مصادرها لضمان توافر الكمية المطلوبة من الطاقة عالمياً، والعمل على تنمية مصادر الطاقة الحالية، والبحث عن مصادر جديدة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة عالمياً، مع العمل على ترشيد استخدام وتقليل مخاطرها البيئية"^(٢).

كان معنى أمن الطاقة سابقاً، يركز على أمن العرض كأساس لأمن الطاقة، إذ شهد العالم أزمات عديدة في القرن العشرين ارتبطت بنقص الإمدادات، مما عزز من فكرة أن تحقيق أمن العرض من شأنه أن يحقق أمن الطاقة، لكن الواقع الحالي يبين أن الأزمات التي شهدتها سوق الطاقة العالمي في الآونة الأخيرة أعطت انطباعاً واضحاً. إن أمن العرض لا يشكل الأساس في استقرار سوق الطاقة^(٣).

كما أن تعريف أمن الطاقة على أنه توافر كميات من الطاقة بأسعار في متناول الجميع يكشف بأنه مفهوم واسع جداً دون أن يحدد الفارق بين كل من الدول المصدرة والدول المستوردة في تحديدها لمعنى أمن الطاقة^(٤).

وبعد انتهاء الحرب الباردة، شهد مفهوم الأمن توسعاً في المعنى نتيجة التحولات العالمية، وشهدت قضية الطاقة أيضاً تطورات مهمة، إذ لم يعد المفهوم مرتبطاً بوقف الإمدادات فقط، وإنما توسع ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والاجتماع أيضاً. فقد كشفت الأحداث التي مرت في العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التشديد على بعض المعايير نتيجة لدخول العالم بعهد من السلم والأمن أخذت تعيشه الشعوب. فقد حدثت تطورات جديدة تتعلق بتطور العلاقات بين الدول الكبرى، وشهدت الكثير من الدول النامية حروب وأزمات داخلية ونزاعات مسلحة ودخول الإرهاب مسار الأحداث الدولية، وكذلك القرصنة البحرية، مما ترتب على ذلك تعديل مفهوم أمن الطاقة، ليصبح على أنه "الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات من مصادر الطاقة التقليدية عند أسعار يمكن دفعها". وحالياً أصبح أمن الطاقة يعرف على أنه "الحالة التي يتمتع فيها الأفراد والأعمال بالدخول إلى موارد الطاقة الكافية، وعند سعر مناسب في المستقبل المنظور بعيداً عن خطر التوقف"^(٥).

٢- مفهوم الصين لأمن الطاقة:

أصبحت الصين دولة كبرى صاعدة، وذات اقتصاد كبير ينمو ويتطور بشكل مستمر شأنها شأن الدول الكبرى الأخرى التي، وباستثناء روسيا ذات الموارد الكافية، تعاني من نقص في مصادر الطاقة ما يجعلها تعتمد على الخارج للإيفاء بمتطلبات استهلاكها المحلي المتزايد، فضلاً عن نمو سكانها^(٦).

وقد ورد في الكتاب الأبيض الصيني لعام ٢٠٠٦، مفهوم الصين لأمن الطاقة، إذ تنظر إلى قضية الطاقة إلى أن "لكل دولة الحق في الاستفادة من موارد الطاقة بصورة عقلانية لتحقيق التنمية، ولا يمكن للأغلبية الساحقة من الدول أن تنعم بأمن الطاقة في غياب التعاون الدولي"^(٧).

تنظر الصين الى أمن الطاقة من خلال التعاون الدولي، بوصفها قضية تنمية للإنسانية، وكونها تعمل على تحقيق تنمية مطردة ومنظمة للاقتصاد العالمي، وهذا يتطلب تنشيط عملية العولة الاقتصادية، كي تأخذ طريقاً يتسم بالتوازن والمنفعة المشتركة عالمياً. وأن أمن الطاقة يتطلب حماية السلام العالمي والاستقرار الإقليمي، لاسيما، الاستقرار في الدول المنتجة للنفط والمصدرة له. كما تؤكد الصين على مسألة ضمان أمن الطرق العالمية التي تنقل موارد الطاقة عبرها، وتتجنب النزاعات الجيوسياسية التي تؤثر على إمدادات الطاقة في العالم^(٨).

وتؤكد الصين على ضرورة إيجاد منافذ للحصول على إمدادات مستقرة يمكن التعويل عليها بأسعار معقولة من موارد الطاقة، من أجل ضمان ديمومة النمو والتنمية والحفاظ على الاستقرار الداخلي. وأن أمن الطاقة يتطلب إقامة علاقات جيدة مع الدول المنتجة والمصدرة على السواء^(٩). فأمن الطاقة لا يتحقق، كما ترى الصين عن طريق القوة وإنما ينبغي أن يتحقق سلبياً، عن طريق التعاون^(١٠).

كما تتخوف الصين من توقف الإمدادات، خاصة أن المناطق الرئيسة التي تعتمد عليها في الحصول على مصادر الطاقة، تعاني من عدم الاستقرار السياسي، كما تخشى من حدوث اضطرابات في الإمدادات النفطية القادمة اليها من مضيق ملقا، حيث يشير باحثون صينيون الى أن هذا المضيق يمكن اغلاقه بسهولة، يضاف الى ذلك ان اعتماد الصين على روسيا وبعض دول آسيا الوسطى المشاطفة لبحر قزوين، التي تمتلك احتياطي نفطية كبيرة، يواجه تحد آخر يتمثل في الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى، حيث تهدف الولايات المتحدة الى تطويق الصين ومنع وصولها الى دول هذه المنطقة^(١١).

مع ذلك، لم تسع الصين الى اتباع سياسة استنزافية توسعية وإنما سياسة برغماتية. ان هذا المسعى يتوافق بشكل كبير مع السياسة الخارجية الصينية التي توصف بأنها ذات طابع سلمي لا تهدف الى استفزاز الدول الكبرى الأخرى، وبما يضمن الاستقرار في علاقاتها الخارجية، وبما لا يؤثر على مسيرة التنمية فيها^(١٢). والمشكلة هي أن الصين حساسة من علاقاتها مع أمريكا إذ انها تشعر بأن الإدراك الأمريكي يعدها بمثابة منافسة له، لذا فهي تسعى الى تجنب استفزاز الولايات المتحدة، مما يجعلها تبتعد عن التدخل في المناطق التي تعد ضمن نفوذ الأخيرة^(١٣).

بالإضافة الى ذلك، ترى الصين أن سوق الطاقة العالمي يتميز بعدم الثقة ويتأثر بتقلبات الأسعار نتيجة تأثره بالأحداث السياسية والاقتصادية، وحتى الشائعات، بما يتطلب قدراً أكبر من التحكم. وهذا ما دفعها الى تنويع الموردين، وتنويع الأدوات والاستراتيجيات المستخدمة لضمان عدم تأثير هذا السوق المتقلب على مسيرة تنميتها.. ومن هنا أصبحت قضية الطاقة في الصين ترتبط بأمنها القومي، ولم تعد سياسة دنيا كما كانت في السابق بل أصبحت سياسة عليا^(١٤).

لقد دفعت هذه العوامل الصين الى اتباع سياسة خارجية تتسم بالمرونة، كون أن الطاقة أصبحت لا ترتبط فقط بأمنها القومي، وإنما بمسيرتها التنموية أيضاً.

وقد اتبعت الصين سياسة وضع الخطط الخمسية المتعلقة بالطاقة، التي تعد جزءاً من خطة الاقتصاد القومي، والغاية من ذلك ضمان أمن الطاقة، التي شملت السعي لتحقيق عدد من الأهداف مثل^(١٥):

- ١- التحقق من احتياجات النفط والغاز الموجودة في البلاد.
 - ٢- العمل على زيادة الإنتاج المحلي في النفط والغاز.
 - ٣- انشاء البنى الرئيسية المطلوبة لنقل وتخزين النفط والغاز.
 - ٤- رفع حصة النفط والغاز من مجموع مصادر الطاقة غير المتجددة التي يتم استهلاكها في البلاد وذلك بنسبة (٣٪) في الأقل.
 - ٥- التقدم في التطوير والتكنولوجيا والإبداع.
 - ٦- العمل على خفض تكلفة النفط محلياً.
 - ٧- تخفيف التلوث البيئي، مع العمل على التقليل من إهدار الطاقة.
 - ٨- بناء مصانع تعتمد على التكنولوجيا المتطورة التي تستهلك نسبة قليلة من الطاقة.
- كما تبنت الصين الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) التي تؤكد على^(١٦):
- ١- الاعتماد على التكنولوجيا والتقنية العالية من أجل توفير الطاقة المستخدمة لرفع كفاءتها وفعاليتها.
 - ٢- العمل على تحقيق اكتفاء ذاتي للطاقة قدر المستطاع.
 - ٣- استيفاء ضريبة على أرباح مداخيل الشركات النفطية.
 - ٤- تبديل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم والنفط الى محطات تعمل بالغاز.
 - ٥- العمل على تفعيل نظام نقل النفط والغاز في البلاد، وفتح قطاع الطاقة للاستثمار الخاص، والاهتمام بأمن الطاقة.

٣- هيكل الطاقة في الصين

أ- النمو الاقتصادي والطاقة في الصين:

حققت الصين نمواً اقتصادياً متصاعداً منذ بدأها القيام بالإصلاحات الاقتصادية في عهد الرئيس دنغ سياو بنغ في العام ١٩٧٨ لإنجاز التقدم الاقتصادي للشعب الصيني بعد عقدين من الزمن من تطبيق وجهة النظر الشيوعية في عهد ماوتسي تونغ. قامت الصين بتطبيق اقتصاد السوق الذي حقق تحولاً إيجابياً في اقتصادها على مدى السنين المنصرمة، إذ نما اقتصادها بمعدل بلغ (١٠٪) ليتضاعف الناتج المحلي الإجمالي، فقد انتقل الاقتصاد الصيني من اقتصاد فقير، وإن كان متساعاً الى اقتصاد أقل فقراً عما سبق بشكل كبير، واقتصاد عملاق. ولكن ظل متوسط الدخل قليلاً إذا ما قورن بالبلدان الأكثر ثراء في العالم^(١٧).

ولكن المهم في هذا المجال هو أن اقتصاد الصين نتيجة لتبنيه آليات اقتصاد السوق أخذ يندمج تدريجياً في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، وحقق انفتاحاً أمام التجارة والاستثمار والمنافسة الأجنبية بشكل

لم يمكن تصويره في عهد الرئيس ماو. وفي عهد جيانغ زيمين تسارعت عملية النمو الاقتصادي. وترجع تلك القفزة التنموية إلى قلة أجور العمالة، وإلى انخفاض قيمة العملة الصينية، الأمر الذي أدى إلى تحقيق فوائض مالية كبيرة^(١٨).

وعلى العكس مما حدث في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي التي طبقت الإصلاحات الاقتصادية عن طريق الصدمة، تجنبت الصين هذه الطريقة وتمكنت من تحقيق نمو اقتصادي عن طريق تبني أسلوب تدريجي في الإصلاحات يتجنب تحقيق التقدم الاقتصادي عن طريق الصدمة. وفي الوقت الذي عاشت فيه الولايات المتحدة أزمة اقتصادية في العام (٢٠٠٨) تمتعت الصين بنمو اقتصادي بلغ (٩٪)، حيث أصبحت الحكومة الصينية تتمتع بمركز مالي قوي، وغدت صادرات الصين تمثل القوة المحركة للنمو الاقتصادي، الذي جعل البلاد جاذبة للاستثمارات الأجنبية. وفي الوقت الذي كانت الاقتصاديات الغربية تزخر بالديون وتعاني من افتقارها للسيولة وبطء النمو الاقتصادي، كان الاقتصاد الصيني يتمتع بوفرة السيولة الذي يولد الوفرة المالية، فضلا عن ان الاقتصاد الصيني يتمتع ببعض المميزات، وهي أن عملة الصين قابلة للتداول تجاريا، ومن ثم لا تخضع للمضاربات أو التقلبات المتفجرة، استمرت الحكومة الصينية تقاوم ليرة حساب رأس المال أو تسمح بتعويم اليوان الأمر الذي يدعم العملة ويعزز من وضع الصين المالي، والأهم من ذلك هو تسهيل استثمار الشركات الصينية في الخارج^(١٩).

لقد خاضت الصين تجربة مهمة في تطوير وتنمية اقتصادها، وكان من نتيجة ذلك زيادة صادراتها التي تجاوزت للمرة الأولى الصادرات الألمانية في العام (٢٠٠٩)، كما تخطت الصادرات اليابانية، وكذلك صادرات الولايات المتحدة. إن نمو الاقتصاد الصيني أدى إلى أن تصبح أول مستهلك للطاقة في العالم، وكذلك بالنسبة للموارد الأولية الأخرى مثل الاسمنت والصلب والنحاس المنقى والألمنيوم بما يعكس نشاط قطاع التشييد والمهندسة المدنية^(٢٠).

ونتيجة لهذا النمو الاقتصادي الباهر، أصبح نمو الصين ضاغظاً على الموارد الى الحد الأقصى إذ يتطلب أراضي واخشاباً ومياهاً. وفي الوقت الذي كان عدد سكان الصين يتزايد بقيت موارد الصين الطبيعية كما كانت دائماً ضعيفة. وفي العام ١٩٩٠ بدأت تستورد النفط لتصبح في العام ١٩٩٣ مستورداً صافياً له، وهي تعتمد على الاستيراد في البداية لحوالي نصف ما تحتاجه من النفط، كما غدت تعتمد بشكل متزايد على بقية العالم للحصول على الكميات الضخمة من المواد الخام التي تحتاجها لنموها الاقتصادي، إذ إنها أضحت بالفعل أكبر مشترٍ للنحاس في العالم، وثاني أكبر مشترٍ للحديد الخام، وثالث أكبر مشترٍ للألمنيوم. وتستهلك ما يقارب ثلث المعروض من الفحم والفولاذ والقطن في العالم، ونصف المعروض من الاسمنت، وهي ثاني أكبر مستهلك للطاقة بعد الولايات المتحدة، وتوفر حوالي (٧٠٪) منها باستخدام الفحم. في العام ٢٠٠٥

استخدمت الصين فحماً أكثر من الولايات المتحدة والهند وروسيا مجتمعة. وفي العام ٢٠٠٤ كانت مسؤولة عن حوالي (٤٠٪) من زيادة الطلب على النفط في العالم^(٢١).

وقد أثرت المخاوف حول أمن النفط على حسابات الصين الدبلوماسية والاستراتيجية بشكل مستمر، وأخذت توسع مخاوف سياستها الخارجية إلى ما بعد المناطق المجاورة لحدودها التقليدية وإلى المصالح العليا التي تمتد بعيداً، إلى أوراسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. كما عملت الصين في البداية على تطوير علاقاتها التجارية والنفطية مع بعض الدول التي لها علاقات متوترة مع الولايات المتحدة مثل إيران وفنزولا والسودان وليبيا معتمدة سياسة العقوبات الأمريكية المفروضة على هذه الدول آنذاك أو على بعضها فيما بعد، التي أثارت في حينها مخاوف من أن الصين ستشكل علاقات نفط مقابل بيع السلاح وعلاقات زبون عسكري مع الدول التي تقاطعها الولايات المتحدة، وقد وضع هذا الصين في موقع المنافس الجغرافي مع الولايات المتحدة^(٢٢). وفي إطار سياستها الأمنية الجديدة تسعى الصين إلى زيادة ثروتها ونفوذها بطريقة تطمئن جيرانها إلى نيتها السلمية، وعلى إقامة علاقاتها معها على وفق المنافع المتبادلة. ومن أجل تأمين صعودها السلمي سعت الصين إلى الابتعاد عن الأزمات والمشاكل العالمية، والتوجه نحو تطوير وتنمية اقتصادها^(٢٣).

وبالرغم من التغيير المذهل، فقد ارتفع متوسط دخل الفرد رسمياً من (٢٢٠) دولار سنوياً في العام (١٩٩٨) إلى (٤٩٤٠) دولار في العام ٢٠١١، وطبقاً لبعض المعايير التي تستخدم معيار تعادل القوة الشرائية، كان متوسط دخل الفرد في الصين يعادل (٩٣٠٠) دولار أمريكي في العام (٢٠١٢)، وتمكنت من أن تصبح ثاني اقتصاد في العالم^(٢٤).

ومع زيادة الطلب على الطاقة في الصين بسبب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والسريعة، ازدادت الحاجة إلى استيراد النفط من الخارج لامتلاكها كمية محدودة من الطاقة لا تتناسب مع النمو والتطور الذي حققته خلال العقدين الأخيرين، وأصبح نصيب الفرد من الطاقة قليل جداً، فضلاً عن أن هيكل الطاقة غير متوازن في الصين، فهي غنية بالفحم ولكنها تعاني نقصاً كبيراً من النفط والغاز وتعتمد في الحصول عليه من الخارج، فعلى سبيل المثال انتجت الصين (١٨٩) مليون طن من النفط الخام في العام (٢٠٠٩)، في حين استوردت (١٩٩) مليون طن من النفط الخام في العام نفسه. وأصبحت تعتمد على النفط المستورد بنسبة تبلغ (٥١,٢٩٪) متجاوزة بذلك للمرة الأولى خط الإنذار البالغ (٥٠٪)، بالإضافة إلى استخدام الطاقة المنخفضة، وانبعاثات التلوث المفرطة^(٢٥).

ب- استهلاك الطاقة في الصين:

شهدت الصين نمواً غير مسبوق، وبناء شبكات طرق متكاملة، وانتقل هذا النشاط الاقتصادي إلى المستهلكين الصينيين الذين عبروا عتبة الفقر والغنى الفردي، وهذا أطلق مزيداً من استهلاك المنتجات المركزة على الطاقة مثل، الأجهزة المنزلية والسيارات. إن استهلاك الصين للنفط مقاساً بنموها الاقتصادي خلال العقد

الأول من القرن الحادي والعشرين أصبح ماثلاً تقريباً من استهلاك الولايات المتحدة للنفط في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، إذ أصبحت عوامل الاعتمادية على النفط سمات مميزة للاقتصادات المتحوّلة بسرعة إلى التصنيع^(٢٦).

صحيح أنه في العام (٢٠٠٥) استهلك الأمريكيون ما يقارب (٢١) مليون برميل نفط يومياً، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف استهلاك الصين التي تعد ثاني أكبر مستهلك للنفط، ولكن ارتباط النمو ما فوق العادي من الناتج المحلي الإجمالي (١٠٪ عام ٢٠٠٥)، بعامل الاعتمادية المرتفع على النفط يجعل الصين ودول آسيا الأخرى مصدراً كبيراً جداً لاستهلاك أكثر من (٤٠٪) للكميات الجديدة المطلوبة من النفط المتزاوجة ما بين (١٥ و ٢٠) من ملايين البراميل كل عام^(٢٧).

لذا أصبحت الصين مستورداً أساسياً عام (١٩٩٣)، ثم أخذت حاجتها في التصاعد تدريجياً لتصبح أربعة ملايين برميل في العام (٢٠٠٩)^(٢٨).

وفي ظل تزايد الاستهلاك الصيني من الطاقة، وتوقعات تزايد اعتماد الصين على الطاقة المستوردة من الخارج لمواكبة ثورتها الصناعية، وصعودها الاقتصادي باعتبارها قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة على الساحة الدولية، اتخذت الصين عدداً من الخطوات في هذا الإطار تمثلت في تطوير علاقاتها مع الدول الأخرى في المنطقة مثل، إيران، والسعودية، وكذلك مع الجزائر، وعقدت اتفاقيات طويلة الأمد مع شركة أرامكو السعودية، والهيئة الكويتية للبتروكيمياويات وشركة إيران الوطنية للنفط. كما وثقت علاقاتها في المنطقة عن طريق التعاون العسكري وتصدير السلاح إلى دول مثل، إيران وليبيا والسعودية والسودان^(٢٩).

ونتيجة لتطور الاقتصاد الصيني ونموه المتزايد بلغ استهلاك الطاقة في الصين تسعة أمثال الاستهلاك في استراليا، وإلى ضعف استهلاك اليابان. وان الاستهلاك الفردي للطاقة في استراليا يبلغ عشرة أمثاله في الصين، وإن استخدام الطاقة الفردي في اليابان يساوي نحو سبعة أمثاله في الصين، وان السكان ومستوى التطور الاقتصادي (مقاساً بالإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة للفرد) هما العاملان الرئيسان المسؤولان عن هذا التفاوت، إذ يبلغ سكان الصين نحو ستون ضعف سكان استراليا، وعشرة أضعاف سكان اليابان، في حين يساوي الإنتاج المحلي الصيني بالنسبة للفرد نحو (١٤٪) من القوة الشرائية للفرد في استراليا، و(١٥٪) بالنسبة للقوة الشرائية للفرد في اليابان^(٣٠).

مع زيادة الطلب الصيني على النفط نتيجة زيادة معدلات الاستهلاك المحلي، أصبحت الصين في عام (٢٠٠٣) ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، ولا يعزى الارتفاع في الطلب الصيني على النفط إلى توسع ونمو القطاع الاقتصادي فحسب، ولكن أيضاً إلى زيادة معدلات الرفاهية الاجتماعية المتمثلة في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية. وكان من المتوقع أن يستمر الطلب المتزايد على النفط بمعدل (١٥٦٪) خلال المدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠١) ولا شك أن هذا التصاعد الكبير في الاستهلاك ستكون له

انعكاساته المهمة على صناعة النفط العالمية. وتؤكد التقديرات ان واردات الصين النفطية سوف تعادل واردات الولايات المتحدة في عام (٢٠٣٠) (٣١).

وتعد الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، وهي تهيمن على (٩٦٪) من منشآت توليد الطاقة بالفحم عالمياً. كما تستورد الصين أكثر من (٧٠٪) من مخزونات النفط في العالم، و (٤٠٪) من الغاز الطبيعي. وهذا يعني أن الدولة حساسة. وانتجت الصين أربعة ملايين من النفط الصخري في عام (٢٠٢٣)، وتعد زيادة انتاجها الى عشرة ملايين طن هدفاً طموحاً، نظراً لكمية المياه التي تحتاجها لمثل هذا الإنتاج. واستوردت الصين ما متوسطه (١١,٤) مليون برميل من النفط الخام يومياً في النصف الأول من العام (٢٠٢٣) بزيادة قدرها (١٢٪) في المتوسط السنوي لعام (٢٠٢٢) البالغ (١٠,٢) مليون برميل يومياً، وتستورد النفط من روسيا والسعودية والبرازيل والولايات المتحدة والعراق (٣٢).

وأشارت توقعات سابقة لوكالة الطاقة الدولية (EIA) فإن استهلاك الصين للطاقة سيزيد بمعدل سنوي يبلغ ٣,٨ حتى العام ٢٠٢٠ في وقت سيزداد فيه الطلب العالمي على الطاقة بنسبة (٥٨٪) بحلول العام ٢٠٢٥. ووفقاً لتوقعات Exxon Mobil، فإن الطلب الصيني على الطاقة سيتضاعف خلال الفترة ما بين (٢٠٠٤ - ٢٠٣٠) في حين سيزيد الطلب على الطاقة عالمياً بنسبة (٥٠٪)، وفي أوروبا بنسبة (١٨٪) (٣٣). وتعزى هذه الزيادة على الطلب الى (٣٤):

- ١- ازدياد عدد المصانع والمنازل ومباني المكاتب بشكل كبير جداً مع ما تتطلبه من كهرباء.
- ٢- الارتفاع الكبير في وسائل النقل الصينية.
- ٣- نمو البنية التحتية الصينية.
- ٤- ازدياد عدد القطاعات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، كالفولاذ والنحاس والالمنيوم والمنتجات الكيماوية.
- ٥- ارتفاع مستويات المعيشة وازدياد التمدن بشكل كبير جداً، ويرتبط ذلك مع استخدام التدفئة، المكيفات الهوائية، والمركبات.

ج- مزيج الطاقة في الصين:

تعد الصين في صدارة الدول الأكثر استهلاكاً للوقود الاحفوري وفقاً لبيانات من تقرير صادر عن انرجي انستيتيوت (Energy Institute) في حزيران (٢٠٢٤) التي أكدت على أن دول العالم استهلكت (١٤٠) أكساجول من الوقود الاحفوري (أكساجول هي وحدة لقياس الطاقة تعادل الواحدة منها (١٧٤) مليون برميل من المكافئ النفطي). وجاءت الولايات المتحدة في المركز الثاني لتشكيل مع الصين حوالي (٥٠٪) من الاستهلاك العالمي. وتستهلك الصين مكونات الوقود الاحفوري بحسب الجدول الآتي: (٣٥)

المادة	الكمية
--------	--------

النفط	٣٣,٣
الغاز	١٤,٧٤
الفحم	٩٢,٠٩
اجمالي الاستهلاك	١٤٠,١٣

جدول رقم (١) استهلاك الصين للوقود الاحفوري

وتعد الصين أكبر مستهلك للوقود الاحفوري بما في ذلك الفحم والغاز والنفط، وفي العام ٢٠٢٢ استهلكت نحو (٢٦,٤٪) من الطاقة الأولية العالمية. وتأتي معظم الطاقة الأولية في الصين من الفحم، ثم النفط.

وقد تضاعف استهلاك الطاقة الأولية في الصين أكثر من ثلاثة أضعاف منذ العام (٢٠٠٠)، وهو يستمر في الارتفاع سنوياً^(٣٦).

جدول رقم (٢) حول مزيج استهلاك الطاقة في الصين لعام ٢٠٢٢^(٣٧):

المادة	نسبة الاعتماد
١ - الفحم	٦١٪
٢ - النفط	١٨٪
٣ - الغاز الطبيعي	٨٪
٤ - بقية المصادر	١٣٪
المجموع	١٠٠٪

تشمل بقية المصادر:

١ - الطاقة النووية

٢ - الهيدروجين

٣ - الطاقة الشمسية

٤ - طاقة الرياح وغيرها.

جدول رقم (٣) حول مزيج الطاقة في الصين والولايات المتحدة لعام ٢٠١٢^(٣٨).

المادة	الصين	الولايات المتحدة
الفحم الحجري	٧٠٪	٣٧٪
النفط	١٩٪	١٨٪
الغاز الطبيعي	٤٪	٢٩٪

الطاقة النووية	١٪	٩٪
----------------	----	----

إن أهم أنواع مزيج الطاقة التي تعتمد عليها الصين هي كالآتي:

١- الفحم الحجري:

تعد الصين من أبرز الدول المنتجة للفحم الحجري، وهي أيضاً من أبرز المصدرين الرئيسيين له. وكان الفحم الحجري يلي (٩٤٪) من احتياجات الصين الاستهلاكية للطاقة، وإن حصتها منه تبلغ (٤٠٪) من استهلاك الفحم الحجري في العالم في العام (٢٠٠٥)، وهي تستهلك منه ما يزيد عما تستهلكه الولايات المتحدة والهند وروسيا منه. وإن انتاجه يبلغ (٦٧٪) من الإنتاج الإجمالي للطاقة، وتبلغ نسبة مساهمته في انتاج الكهرباء في الصين ٨٠٪^(٣٩)، وتبلغ احتياطات الصين من الفحم الحجري حوالي (١٥٪) من الاحتياطات العالمية، وتكفي هذه الاحتياطات لاستهلاك الصين لمدة طويلة جداً^(٤٠).

في الوقت الحاضر أصبحت الصين أكثر اعتماداً على الفحم الحجري في الحصول على الطاقة، فقد ارتفعت وارداتها من الفحم الحجري الى (١٤,٤) مليون طن في العام (٢٠٢٤)، إذ مايزال الفحم مكوناً رئيساً من مزيج الطاقة في الصين، وأصبحت من أكبر مستهلكي الفحم كمصدر للطاقة، ولاسيما ان أسعار الفحم قد تراجعت اثر الحرب الروسية - الأوكرانية^(٤١).

لقد شكّل الفحم الحجري في العام (٢٠٠٤) نسبة (٦٨,٧٪) من استهلاك الطاقة الأولية التجارية. وانخفض عن نسبته السابقة التي كانت تبلغ (٧٣٪) في العام (١٩٨٠)، و(٧٦٪) في العام (١٩٩٠)، وارتفع عن نسبته في العام (٢٠٠٠) التي كانت تساوي (٦٦٪). في الوقت الراهن أخذ الفحم الحجري يشكل نسبة (٧٥ - ٨٠٪) من توليد الطاقة في الصين. واستمرت حصته في توليد الطاقة حتى الوقت الحاضر على الرغم من أن التوقعات تشير الى احتمال تناقص قوته في المستقبل^(٤٢).

٢- النفط:

تمتلك الصين احتياطياً نفطياً مؤكداً قوامه (١٨,٣) مليار برميل، وتتركز حوالي (٨٥) منه في البر الصيني، أما الكمية الباقية فتركز في المياه الإقليمية. وكانت الصين قد احتلت في العام (٢٠٠٤) مرتبة سادس أكبر منتج له في العالم متفوقة على النرويج وكندا وتأتي خلف كل من السعودية وروسيا والولايات المتحدة وإيران والمكسيك. بينما تقدر شركة (BP) احتياطي الصين من النفط يبلغ (١٧,١) مليار برميل أي ما يساوي (١,٤٪) من الاحتياطي النفطي العالمي، ويعد احتياطياً ضخماً قياساً بالدول الآسيوية الأخرى مثل اليابان وكوريا الجنوبية وحتى الهند^(٤٣).

في البداية كانت الصين مكتفية من النفط، ولكن مع زيادة غوها الاقتصادي، تحولت الى دولة مستوردة له منذ العام (١٩٩٠)، وأخذت تستورد أكثر من (٧٠٪) من مخزونات النفط في العالم. وبعد أن كان الطلب على النفط قليلاً، أخذ يرتفع تدريجياً، وبلغ معدل انتاجه المحلي نحو (٣,٤) مليون برميل يومياً في

العام (٢٠٠٣)، وارتفعت حاجتها منه من (٢,١) مليون برميل يومياً الى أكثر من خمسة ملايين برميل يومياً لتتحول الى دولة مستوردة، بعد أن كانت تصدر (٢٥٪) من انتاجها في العام (١٩٨٥)^(٤٤). وعندما كانت الصين دولة مستوردة اعتباراً من العام ١٩٩٥، أخذت تستورد (٦٠٠) ألف برميل يومياً من النفط نتيجة توسع وتطور قطاعها الصناعي. ولما أخذت احتياجاتها من النفط تتزايد، كانت احتياطاتها المؤكدة منه تشير الى أنها لن تكفي الى أكثر من (٢١) عاماً اعتباراً من العام (١٩٩٧) الى العام (٢٠١٨)^(٤٥).

٣- الغاز:

تمتلك الصين الغاز وتبلغ الكمية منه القابلة للاستخراج (٦,٠٩) مليار طن متر، علماً أن نصف الكمية منه البالغة (٣,٥) مليار طن تم استخراجها بالفعل، في حين تبلغ النسبة المتبقية منه والمقدرة بـ (٢,٥٤) مليار طن لا تتجاوز (٢٪) من الاحتياطي العالمي، بينما نسبة سكانها (٢٢٪) من إجمالي سكان العالم^(٤٦). وأمام قلة المعروض من الغاز، ونتيجة للتطور الصناعي في الصين، ازداد الطلب عليه، وفي العام (٢٠٠٠) كانت الصين تنتج (٣,٦) مليون طن برميل يومياً^(٤٧).

أما الغاز الطبيعي فيوجد في الصين الا انه لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من الاستهلاك العام للطاقة. وكان احتياطي الصين منه في العام (٢٠٠٠) يقدر بـ (٢٪) من احتياطيات الغاز في العالم، ولكن بحر الصين يحتوي على احتياطيات هائلة من النفط والغاز، وهو المنطقة التي تعدها الصين جزء من أمنها القومي^(٤٨). وتعد الصين من كبار منتجي الغاز الطبيعي في العالم، ورابع أكبر مستهلك له، وهي أيضاً ثالث أكبر مستورد للغاز الطبيعي والمسال، وتبلغ احتياطياتها من الغاز الصخري (١٣٠٠) تريليون قدم مكعب، وتفوق هذه الكمية الاحتياطيات الأمريكية بحوالي (٥٠٪)، وتساوي مجموع احتياطيات كندا والولايات المتحدة منه^(٤٩).

٤- الطاقة النووية:

تأتي الصين في المركز الثاني من انتاج الطاقة النووية حيث بلغت (١٣,٥٪) من إجمالي ما ينتجه العالم^(٥٠). واعتباراً من فبراير/ شباط ٢٠٢٣ يوجد في الصين (٥٥) محطة نووية تعمل بقدرة (٥٧) جيغاوات و (٢٢) محطة قيد الانشاء، بقدرة (٢٤) جيغاوات، وأكثر من (٧٠) محطة مخطط لها بقدرة (٨٨) جيغاوات. وان حوالي (٥٪) من الكهرباء في الصين ترجع الى الطاقة النووية^(٥١).

٥- الطاقة الكهربائية:

تبلغ الطاقة الكهربائية في الصين (١٤,١٪) من مجموع الطاقة الكهربائية المولدة، ويعود هذا الإنتاج إلى احتواء الصين على شبكة مائية كبيرة^(٥٢).

٦- طاقة الرياح:

دخلت طاقة الرياح صناعة الصين كونها بلد غني بالرياح إذ تمتلك حوالي مليار كيلوات من موارد طاقة الرياح وفقاً للإحصاءات، ولديها آفاق جيدة للاستفادة منها^(٥٣).

ثانياً: الوسائل الاقتصادية لضمان أمن الطاقة في الصين

١- الاعتماد على أكبر عدد من الدول المنتجة للطاقة في مناطق عديدة من العالم منها، منطقة الشرق الأوسط وروسيا وآسيا الوسطى وإفريقيا، وحتى أمريكا اللاتينية^(٥٤).

وإن هذا التنوع في عدد الدول التي تستورد منها الصين الطاقة يرجع إلى تلافيها للتعرض إلى ضغوط خارجية وتجنباً للأزمات التي تقع في منطقة أو دولة تستورد الصين منها الطاقة. لذا قامت الصين باستيراد النفط من دول الخليج العربي واندغولا (إفريقيا) والبرازيل وفنزويلا (أمريكا الجنوبية).

والأمر نفسه بالنسبة للغاز. وعلى الرغم من بناء روسيا في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ خط أنابيب للغاز بطول ثلاثة آلاف كيلومتر يمتد من سيبيريا إلى حدود الصين بتكلفة (٥٥) مليار دولار، استمرت الصين في استيراد الغاز من مناشئ أخرى مثل، أستراليا وتركمانستان، وهما المزودان الرئيسيان لها في العام (٢٠٢١)، وكذلك من دول مثل ماليزيا وقطر. ومن ناحية أخرى شهدت العلاقات بين الصين وروسيا تغييراً نوعياً فيما يتعلق بسوق الطاقة، فقد أصبحت روسيا أكثر اعتماداً اقتصادياً على صادراتها إلى الصين مما تعتمد الصين على وارداتها من الطاقة من روسيا. وكل هذا يتم بغض النظر عن الجهود العالمية، التي تشارك فيها الصين لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري^(٥٥).

فضلاً عن ذلك، أصبحت التعاملات بين الصين وروسيا تتم بالعملة المحلية، وليس بالدولار. فقد تعاقدت الصين مع روسيا على توريد النفط الروسي لمدة (٢٥) عاماً ما يساوي قيمة (٢٧) مليار دولار بالعملة المحلية، وأصبحت روسيا أكبر مورد للصين من النفط لتتجاوز واردات السعودية. وفي سياق فك ارتباط الدولار بالنفط هو اعلان الصين التي هي أكبر مستورد للنفط الخام في العالم عن بدء طرح عقود طويلة الاجل في بورصة شنغهاي، مقومة باليوان ويمكن استبداله بمعياري الذهب بنهاية عام (٢٠١٧) مما سيضعف من هيمنة الدولار على أسواق النفط، ويكسر احتكار بنوك وول ستريت ولندن على أسواق عقود النفط الآجلة^(٥٦).

إن اعتماد الصين على تنوع وارداتها النفطية في منطقة الشرق الأوسط أدى إلى تقوية علاقاتها السياسية مع دولها، ومضاعفة مشروعاتها مع الكثير من دوله، وهذا يعطيها مرونة في سياستها الخارجية، والعمل على إفشال الحصار الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه عليها أو تشكيل تهديداً خارجياً لها. إن منطقة الشرق الأوسط، وبالأخص المنطقة العربية، أصبح لها ثقل في السياسة الخارجية الصينية، إذ أخذت الصين، في ظل وجود منافسين لها، تسعى إلى إعادة ترتيب أولوياتها، والعمل على بناء تحالفات مرنة من أجل ضمان استمرار إمدادات الطاقة التي تحتاجها^(٥٧).

لقد سعت الصين إلى الحفاظ على علاقات استراتيجية قوية مع روسيا، كما تقوم بالاستثمار في مجال الطاقة في إيران، وتساندها في مواجهتها ضد الولايات المتحدة في إطار برنامجها النووي. كما تقوم بالاستثمار ليس في منطقة الشرق الأوسط فقط، وإنما في أفريقيا أيضاً، وتطور الأمر إلى بناء علاقات عسكرية وبيع أسلحة إلى بعض دول هذه المناطق مثل العلاقات العسكرية بينها وبين السعودية^(٥٨).

٢- تنوع مزيج الطاقة:

سعت الدول المستهلكة ومنها الصين على عدم الاعتماد على مصدر واحد للطاقة لأنه يؤثر على أمن الطاقة، لذا لم يعد النفط العامل الوحيد الذي تعتمد الدول المستهلكة، وإنما أخذت تعتمد على الغاز أيضاً. وهذا يساهم في تحسين الإمكانيات التساومية للاقتصادات الآسيوية في أسواق الطاقة، وفي التخفيف من الآثار البيئية في آسيا^(٥٩).

لذا أخذت الدول الآسيوية، ومنها الصين، تعتمد على الغاز فضلاً عن موارد الطاقة الأخرى مثل، العمل على تطوير مشروعات الغاز الطبيعي، ومنها إنشاء البنى التحتية اللازمة لغرض نقل الغاز الطبيعي من مناشئ التوريد إلى مناطق الاستهلاك، فقد عملت الصين على إنشاء مشروع نقل الغاز من غرب البلاد إلى شرقها، ومشروعات مد خطوط أنابيب من شرق سيبيريا في روسيا والمشروع الأول للغاز الصيني المسال في جوانجدونج، والمشروع الثاني للغاز الطبيعي المسال في فوجيان^(٦٠).

كما سعت الصين إلى استخدام (الفحم النظيف) لضمان استخدامه استخداماً فاعلاً وذو كفاءة، ولاسيما، ان الصين، هي أكثر دول العالم إنتاجاً للفحم واستهلاكاً له، كما أقرت الحكومة الصينية في شباط/ فبراير ٢٠٠١ إقامة مشروع لتسييل الفحم في إقليم منغوليا الصيني بقيمة ثلاثة مليارات دولار، قادر على إنتاج خمسة ملايين طن سنوياً من المنتجات النفطية باستخدام ما يربو على (١٥) مليون طن من الفحم الخام. وتشمل مشروعات البناء المختلفة مثل محطة تسييل الفحم في مقاطعة ينان، ومحطات تحويل الفحم إلى غاز في ينان وهوبي وغيرهما من المحافظات، ومحطة نموذجية لتسييل الغاز مع توليد الكهرباء في تشاوندونج. وإلى جانب ذلك، أخذ استخدام غاز الميثان المتولد من طبقات الفحم التحتية يجتذب اهتماماً متزايداً في الصين التي يقدر مخزونها منه بنحو (٣٠) تريليون متر مكعب، لذلك أبرمت الصين ابتداء من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٢ ما يزيد على عشر اتفاقيات لاستغلال غاز الميثان على أساس تقاسم الإنتاج، ثلاث اتفاقيات منها مع شركة تكساسكو^(٦١).

كما قامت شركة البترول والغاز الصينية المملوكة للدولة شركة (CNPC) ببناء خط غاز وسط آسيا الذي ينقل الغاز عبر تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان نحو الصين، وسوف يرفع الخط الجديد من حجم الغاز القادم من وسط آسيا إلى الصين بـ (٣٠) مليار متر مكعب، أي (٢٠٪) من حجم استهلاك

الصين الذي كان متوقعاً للعام ٢٠٢٠، كذلك ستقوم الشركة الصينية بالاشتراك في بناء وتمويل خط بترول كازاخستان - الصين^(٦٢).

٣- دور شركات النفط الصينية في عقد شركات استثمار وإنتاج:

بعد أن أصبحت الصين مستورداً صافٍ للنفط في العام (١٩٩٣) قامت بإعادة تنظيم قطاع الطاقة مما يسهم في زيادة حرية شركات الطاقة في المناوئة والنفوذ السياسي. ومن أجل تعريض قطاع الطاقة لقوى السوق بصورة أقوى تم إلغاء وزارة الطاقة. وفي نهاية التسعينيات تم تحويل شركات النفط الوطنية الصينية كي تكون مدفوعة بالأرباح بدلاً من أهداف الإنتاج. وفي العام (١٩٩٧) تبنت الصين استراتيجية تسعى لتأمين الواردات، وكان على شركات النفط الوطنية التي تواجه أسعار النفط الخام في داخل الصين والخاضعة للسيطرة الحكومية المتزايدة العمل على تحقيق الأرباح في الخارج، وتم منحها الحق في إنشاء شركات فرعية للتنقيب في الخارج^(٦٣).

دخلت الصين في علاقات اقتصادية مع دول كثيرة، ومنها دخول الشركات الصينية في علاقات اقتصادية نفطية عن طريق الاستثمارات في مجال النفط والغاز التي تقوم بها دول كثيرة، ومن هذه الشركات شركة النفط الصينية الوطنية بتروجاينا. وأخذت هذه الشركات تقوم باستثمارات ومصالح اقتصادية في أكثر من (٤٠) دولة منها، كازاخستان، البرو، فنزويلا، السودان، العراق، اندونيسيا، الجزائر، ماينمار، كندا، تركمانستان، أذربيجان، منغوليا، تايلند، بابوا غينيا الجديدة، انغولا، ليبيا، اليمن، روسيا، إيران، عمان، سوريا، موريتانيا، نيجيريا، البرازيل، الكوادر^(٦٤).

وتقوم الصين بعمليات مشاركة في حصص الإنتاج، وإبرام عقود مشاركة في الإنتاج ومناطق التنقيب وخدمات أخرى في (٣٦) دولة في مناطق متعددة من العالم. ولشركة النفط البحرية الوطنية الصينية استثمارات في اندونيسيا وأستراليا والجزائر والمغرب وميانمار وكندا ونيجيريا والعراق^(٦٥).

ان أهم الأهداف الرئيسة التي تتبناها الشركات الصينية هي:

١- التوسع المستمر لأجل البقاء.

٢- التنويع.

٣- الاستفادة الكاملة من التقنيات والقوى العاملة الصينية.

لقد تمكنت الشركات الصينية من جمع خبرات مهمة في التنقيب عن النفط وتطويره وإنتاجه وتكريره، وتطلع هذه الشركات إلى الاستفادة التامة من تقنياتها وقواها العاملة في قطاع النفط ما وراء البحار. كما دعمت الحكومة الصينية بقوة الاستثمارات الخارجية لشركات النفط الوطنية، إذ أن هذه الشركات تعتمد على الحكومة الصينية في توفير أمن الطاقة للمساعدة على زيادة الاستثمارات في القارات الأخرى وفي البلدان الأخرى^(٦٦).

لقد تجاوزت هذه الشركات العطاءات البسيطة من أجل الوصول الى موارد الطاقة فقد أخذت:

١- بربط الاستثمار و/ أو المشاركة في سوق التكرير والتسويق المحلي بإمكانية الحصول على الأصول في قطاع التنقيب. فهي مثلاً تشجع مشاركة المنتجين في مصافي التكرير على البر الصيني، مثل السعودية لإيجاد حوافز لشركة أرامكو السعودية لإرسال النفط الخام الى تلك المصفاة من أجل الحفاظ على ربحيتها.

٢- القيام بالاستثمار أيضاً، والسيطرة على المصافي الواقعة في البلدان المنتجة للنفط لتأمين تراخيص التنقيب واتفاقيات المشاركة في الإنتاج^(٦٧).

وللشركات الصينية فوائد وميزات عن غيرها من الشركات الأخرى:

- ١- تقوم الشركات الصينية بزيادة في الانفاق وتقدم وعود مبالغ فيها في محاولة لضمان عقد من العقود.
- ٢- لا يتردد الصينيون في المغامرة في الاستثمار في دول تعدّها شركات أخرى محفوفة بالمخاطر.
- ٣- تعد جميع الشركات الصينية في صناعة النفط مملوكة للدولة، انما تسعى الى تفادي خفض حجمها أو تهميشها أثناء عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية للحكومة الصينية المركزية^(٦٨).

لقد أصبحت شركات النفط الصينية مثل سينوبيك كورب أو شركة النفط الوطنية الصينية التي بوسعها إنفاق موارد مالية غير محدودة، ومن ورائها الحكومة الصينية أو السادة الجدد لعالم النفط بحصولها على امتيازات استخراج النفط وحق الحصول عليه من انغولا الى نيجيريا وفنزويلا ومن كندا الى العراق وايران^(٦٩). ان استراتيجية التعاون الصينية مع بعض كبار الدول المنتجة للنفط في استكشاف حقول جديدة، أو إدارة الحقول القديمة بها وتطويرها مثلت فكرة تعكس التعاون بين منتجي ومستهلكي النفط، وهي فكرة نادى بها (منتدى الطاقة العالمي)، وشكل ذلك وسيلة في تحقيق "أمن الإمدادات" الذي تطالب به الدول المستهلكة، أو "أمن الطلب الذي تنادي به الدول المنتجة"^(٧٠).

كما سعت الشركات النفطية الصينية التي تملكها الدولة الصينية الى الحصول على امدادات أمنة من النفط. ففي انغولا دفعت شركة سينوك الصينية عشرة أضعاف أقرب عرض قدمته شركة من القطاع الخاص قبالة الحصول على حقوق امتياز استخراج النفط قبالة شواطئ البلاد. وفي السودان، جرى التوقيع على عقود واسعة طويلة الأجل، وفي فنزويلا، وقع الرئيس السابق هوغو شافيز عقود طويلة مع بكين. وقامت نيجيريا بعمل مماثل، وأصبحت السعودية من أكبر مصدري النفط للصين بتوفيرها نحو (١٥٪) من مستوردات الصين من النفط، فيما توفر سلطنة عمان وانغولا، وايران وروسيا، وفيتنام، واليمن (٦٠٪) من مستوردات الصين من النفط^(٧١).

كما تواجه الصين مشاكل منها الصدمات النفطية متمثلة في ارتفاع أسعار النفط وآثارها على اقتصادها، فالأزمات تؤثر وكذلك الحروب والمضاربات والاضطرابات السياسية، كل ذلك يشكل تهديداً لأمن

الطاقة، كما شهدت منطقة الشرق الأوسط حروب وازمات سياسية أثرت على أسعار النفط وعلى الإمدادات^(٧٢).

وبعد أن أصبحت الصين مستورداً صافٍ للطاقة، تبنت في العام (١٩٩٧) استراتيجية تسعى لتأمين واردات الطاقة، وكان على شركات النفط الصينية التي تواجه أسعار النفط المحلية الخاضعة للسيطرة المتزايدة السعي لتحقيق أرباح في الخارج، وتم منحها الحق في إنشاء شركات فرعية للتنقيب في الخارج.

ثالثاً: الوسائل الجيوستراتيجية لضمان أمن الطاقة

١- أهمية بحر الصين الجنوبي لأمن الطاقة:

تكمن الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في كونه أقصر الطرق التي تصل بين المحيطين الهادي والهندي، بالإضافة إلى كونه يمتاز بوجود أكثر خطوط الملاحة ازدحاماً بحركة السفن في العالم، إذ تمر منه أكثر من نصف ناقلات النفط في العالم التي تنقل المواد الأولية، وعلى رأسها النفط القادم من الخليج العربي إلى دول شرق آسيا، ولهذا أخذت الدول تنظر إليه ليس فقط من منظور موارده وموقعه الجغرافي، وإنما أيضاً من حقيقة كونه أقصر الطرق الملاحية التي تمر عبرها أغلبية احتياقاتها من الطاقة، لهذا أخذت الدول الكبرى تنظر إليه باهتمام بالغ كما هو الحال مع الصين التي ترى ضرورة حمايته من أي قوة إقليمية كانت أم عالمية يمكن أن تسبب في تعطيل حركة الملاحة فيه لارتباط ذلك بأمن الطاقة، ولأن أي ضرر فيه يمكن أن يلحق الضرر باقتصادها واقتصاد المنطقة عموماً^(٧٣).

وتقدر قيمة البضائع التي تمر عبر بحر الصين سنوياً بـ (٣,٥) تريليون دولار، في حين تصل قيمة بضائع الولايات المتحدة التي تمر عبره ما يقارب (٢,١١) تريليون دولار. ويشار إلى أن نقل النفط عبر مضيق ملقا من المحيط الهندي إلى شرق آسيا عبر بحر الصين الجنوبي، يوازي ثلاث مرات كمية النفط التي تنقلها السفن عبر قناة السويس، وما يقارب خمس عشرة مرة لمعدل النفط الذي ينقل عبر قناة بنما. وإن ثلثي واردات كوريا الجنوبية من الطاقة المنقولة، وما يقارب (٦٠٪) من واردات النفط اليابانية والتاوانية تمر عبره. فضلاً عن ذلك، فإن ما يقارب (٤٥٪) من مجمل التجارة العالمية ممثلة بأكثر من (٧٠) ألف سفينة، تمر عبره سنوياً، بالإضافة إلى (٢٠) ألف سفينة نفطية متجهة إلى دول جنوب شرق آسيا^(٧٤).

وفي هذا الإطار أكدت وكالة معلومات الطاقة الأمريكية أن هذا البحر يعد واحداً من بين أهم طرق التجارة النفطية في العالم إذ يمر عبره سنوياً ما يقارب ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وما يقارب نصف ما ينتجه العالم من الغاز الطبيعي. إذ يسهم هذا البحر عبر مضيق ملقا بميزة كونه يعد من أفضل الطرق البحرية التي تربط بين الدول المنتجة للنفط في أفريقيا والخليج العربي والدول المستهلكة في جنوب شرق آسيا^(٧٥).

٢- أهمية بحر الصين الجنوبي للأمن القومي الصيني:

تسعى الصين إلى تأمين مصالحها في بحر الصين الجنوبي، فهي ترى أن هذا البحر هو منطقة صينية، وتعد مسألة ضمان السيطرة عليه مصلحة حيوية صينية. وفي إطار تأمين مصالحها فيه، تطالب الصين بملكية الجزر المتنازع عليها فيه، كونها منطقة متنازع عليها بين الدول المطلة عليه، التي تطالب بملكية بعض جزره مثل، جزر سبارتلي وبارسيل وباراتاس. في حين تعد الصين صاحبة الادعاءات الأكبر بملكية هذه الجزر كونها جزء من أمنها القومي. ومن دول هذه المنطقة التي لها مطالبات فيها، فيتنام، والفيليبين، وتايوان. كما ترفض دول مثل ماليزيا وبروناي واندونيسيا بالحدود التي حددتها الصين كأساس لتحديد خطوط السيادة فيه، بالإضافة إلى أن بحر الصين تحول إلى ساحة للصراع بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك بين الصين ودول جنوب شرق آسيا التي تتعاون مع الولايات المتحدة، فهناك مصلحة أساسية لدول جنوب شرق آسيا في ضمان تأمين حرية الملاحة البحرية والجوية في هذا البحر. ولا تقتصر هذه المصلحة على الدول المطلة على البحر، وإنما أصبحت أيضاً مصلحة عالمية في ضمان حرية الملاحة عبره، فضلاً عن المصالح الأمنية لها^(٧٦).

أخذت الدول المطلة على بحر الصين تعد المطالب الصينية بهذه الجزر المتنازع عليها كونها مطالب توسعية، في حين يعدها البعض مطالب مبهمة تستند إلى خرائط تسبق قيام جمهورية الصين الشعبية. وأحياناً توصف بأنها تستند على مصطلحات غامضة مثل (المياه التاريخية) أو (المياه المتعلقة بهذا) التي لا تحمل مشروعية في القانون الدولي^(٧٧).

ومن جهة أخرى هناك خلافات بين الصين واليابان حول جزر سنكاكو/ دياويو، أصبح لها تأثير على العلاقات الأمريكية - الصينية. وقد طالبت اليابان بالجزر وادارها منذ تحويلها إلى القضاء الياباني في العام (١٩٩١) بواسطة واشنطن كجزء من مساعي إعادة جزيرة اوكنيوا لليابان في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتعترف الولايات المتحدة بالسيطرة الإدارية لليابان عليها، وأعلنت أن معاهدة الدفاع الأمريكية - اليابانية تنطبق على هذه الجزر. من جانبها تحاول الصين الحصول على اعتراف اليابان بأن نزاعاً ما يوجد حول هذه الجزر^(٧٨).

لذا تسعى الصين إلى إبعاد النفوذ الأمريكي عن هذه المنطقة التي تعدها مهمة لأمنها القومي، وتسعى إلى تعزيز سيطرتها عليه. مما يتطلب تعزيز قوتها العسكرية فيه في أي مواجهة تحصل مع تايوان والغرب، ولا سيما بعد التوقيع على اتفاق أوكوس الثلاثي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا في أيلول / سبتمبر (٢٠٢١). وبدا واضحاً أن الاتفاق موجه ضد الصين، إذ تم تزويد أستراليا بثماني غواصات نووية متطورة غير موجودة إلا في ستة دول في العالم هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين والمهند. وإن هذه الدول قامت بتصنيع الغواصات بنفسها، في حين حصلت عليها أستراليا من الولايات المتحدة. وتتمتع هذه الغواصات بتقنيات متطورة، أهمها عدم الحاجة إلى التزود بالوقود ما يسمح لها بالمراقبة والحركة في منطقة بحر الصين الجنوبي^(٧٩).

وقبالة ذلك قامت الصين بتوقيع اتفاق شبيه الى حد ما باتفاق اوكوس، حيث وقعت اتفاقية أمنية وعسكرية مع جزر سليمان القريبة من استراليا. وقد نصت هذه الاتفاقية على السماح للصين بانتشار أمني وعسكري في أراضيها. كما سمحت للسفن الصينية وبموافقة جزر سليمان زيارات للسفن، والقيام بعمليات تموين لوجستية، والتوقف والعبور في جزر سليمان^(٨٠).

وحيال ذلك أخذت الصين تسعى الى حماية مصالحها في الخارج، ولاسيما في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا والبحر المتوسط، وأخذت تدرك أهمية السيطرة على المنافذ البحرية في العالم، لذا أخذت تعمل على توسيع نفوذها البحري ليس في المحيط الهندي فحسب، بل في جميع المناطق الحيوية في العالم^(٨١).

٣- استراتيجية عقد اللؤلؤ:

أدركت الصين أهمية المحيط الهندي الذي يتصل ببحر الصين الجنوبي، وبشكل حلقة وصل بينها وبين مصالحها الاقتصادية والتجارية في القارات الأخرى. فقد تزايد حجم التجارة الصينية مع دول اوربا والدول العربية، ولاسيما، مصادر الطاقة مع دول الخليج العربي، ولرغبتها في توسيع الاسواق، وانشاء اسواق جديدة غرباً بعد السوق الامريكية شرقاً، ولرغبتها في إعادة احياء مشروع (طريق الحرير البحري) عدت الصين المحيط الهندي الشريان الحيوي لاقتصادها، وينبغي عليها حمايته بشكل أو بآخر عبر انشاء العديد من المراكز الاقتصادية، اضافة الى التواجد العسكري بغرض حماية الاستثمارات وحركة المرور، وهو ما يطلق عليه (خيط اللؤلؤ) أو (عقد اللؤلؤ). وهو توصيف أطلقه الأمريكيون، قاصدين بجبات اللؤلؤ مراكز إساند القوات البحرية والجوية الصينية الممتدة من جزيرة هاينان في بحر الصين الجنوبي حتى مضيق هرمز. ومن خلال القواعد والمراكز المندرجة ضمن (عقد اللؤلؤ)، أخذت الصين تتحدى الوجود العسكري الامريكي في بحر المنطقة، وتسعى إلى ضمان أمن طرق استيراد النفط والغاز من الدول العربية وايران وافريقيا^(٨٢). انه مصطلح من بدع الولايات المتحدة، وليس صيني إذ لا تعترف الصين بوجوده^(٨٣).

وهناك عدد من الباحثين في الشؤون الدولية يتوسعون في جغرافية (عقد اللؤلؤ) ليصل الى الصومال وتنزانيا، ثم صعوداً الى البحر الأحمر نحو (بور سودان)، وصولاً الى مرفأ بيزية اليوناني مروراً بالمناطق الاقتصادية على قناة السويس. وهناك وجهة نظر ترى بأن الصين تقوم بإنشاء علاقات على الخطوط البحرية ليس فقط من اجل حماية مصالحها الطاقوية، بل لخدمة اهداف أمنية ايضاً^(٨٤).

في حين يعده بعض المحللين بأنه استراتيجية اقتصادية وتجارية، ولكنها يمكن أن تتحول الى استخدام هذه القواعد للأغراض العسكرية في حال توفر الازواضع المناسبة لذلك من قبيل اندلاع صراع اقليمي، فالمحيط الهندي هو الذي تمر من خلاله امدادات الطاقة الى الصين، لذلك يمكن وصف (عقد اللؤلؤ) بأنه استراتيجية لا تتعلق بالتجارة فقط، وانما في حالة حدوث صراع فسيكون لها اهداف أبعد من ذلك بكثير. فكل حبة لؤلؤ من هذا العقد يمكن أن تصبح قاعدة عسكرية تحمي إمدادات الطاقة والتزود بالمواد الأولية^(٨٥).

إن مبادرة (طريق الحرير) الصينية تسعى إلى تطوير البنية التحتية والاستثمارات على طول طرق النقل الحيوية برياً وبحرياً، لهذا ان (عقد اللؤلؤ) يعد وسيلة تسعى إلى ربط الصين بدول الخليج العربي والبحر المتوسط عبر المحيط الهندي، ثم الانتقال إلى أوروبا. ان هذه الخطوة البحرية بحاجة إلى حماية عسكرية وعلاقات دبلوماسية وتعاون اقتصادي مثله استراتيجية (عقد اللؤلؤ)^(٨٦).

انها استراتيجية تبدو مكتملة لطريق الحرير البحري، فهي تفترض أن لدى الصين نوايا في منطقة المحيط الهندي، فهي تقوم ببناء شبكة من المنشآت والعلاقات العسكرية والتجارية على خطوط الاتصال البحرية، التي تمتد من البر الصيني الرئيس الى بورت سودان في شبه الجزيرة الصومالية، وتقوم هذه الاستراتيجية على ما يلي:

- ١- تشييد عدد أكبر من الموانئ الضخمة خاصة في المنطقة التي تحيط بالمضايق بهدف زيادة حضورها بمختلف خطوط النقل والتجارة البحرية مثل انشاء ميناء جوادر في باكستان.
 - ٢- خلق طرق بديلة، وبعيدة نسبياً عن أماكن الهيمنة الأمريكية في المنطقة وذلك عبر تشييد مناطق صناعية وخطوط برية تصلها بدول الجوار.
- وهذا يفسر المشاريع الصينية في ماليزيا وكولانجي وماينمار وكينيا وجيبوتي، والخط البري مع باكستان، اضافة لاستثمارها في ميناء روتردام.

ويبقى المشروع الأهم هو العمل على تهيئة القناة البحرية مقابل تايلند التي تتوسط شبه الجزيرة، وترتبط بحر اندمان في المحيط الهندي ببحر الصين التي يطلق عليها قناة كرا، التي بلغ عرضها (٥٠٠) متر، وطولها حوالي (١٢٥) كم^(٨٧). والسبب في شق هذه القناة يرجع الى خشية الصين من اغلاق الولايات المتحدة لمضيق ملقا نظراً لوجودها القوي في هذه المنطقة، لذا سعت الصين الى تجنب آثار ذلك لما يلحق بها من أضرار على مصالحها الاقتصادية والطاقوية. انه يعمل على اختصار الوقت، ويساعد على توفير مسافة تقدر بحوالي (١٢٠٠) الى (١٤٠٠) كم). كما سيساهم هذا المشروع في تقليل الوقود المستخدم للسفن والناقلات البحرية، اضافة الى توفير مصاريف الشحن ويساهم في تقليل الازدحام الذي يعاني منه مضيق ملقا^(٨٨).

٤- دور البحرية الصينية في ضمان أمن الطاقة:

غدت مسألة تأمين الطرق البحرية وحماية ناقلات النفط الصينية إحدى المهام الرئيسة التي تقع على عاتق البحرية الصينية، ويرى البروفيسور اريك لوران المتخصص في شؤون الطاقة ان دبلوماسية امدادات الطاقة والمواد الخام وتأمينها أصبحت جزءاً من استراتيجية الصين العسكرية، إذ أعيد تعريف اهداف الدفاع وتحديداتها وفقاً لأولويات أمن الطاقة والمواد الخام^(٨٩).

لقد أخذت الصين تتطلع الى التحرك الى ما هو أبعد من الدول المجاورة، إذ أصبحت تمتلك أكبر قوة بحرية في العالم من حيث عدد السفن الحربية، شملت (٣٤٠) سفينة وفقاً لشبكة (CNN) الاخبارية

الأمريكية، ولكن بحدود اقليمية ضيقة تعمل في الغالب بالقرب من شواطئ البلاد. وأضافت الشبكة، ان بناء السفن في الصين أخذ يكشف عن طموحاتها في اعالي البحار بعد أن أطلقت في السنوات الأخيرة مدمرات كبيرة مزودة بصواريخ موجهة، وسفناً هجومية برمائية، وحاملات طائرات تتمتع بالقدرة على العمل في المحيط المفتوح، والقدرة العرضية على بعد آلاف الأميال عن حدودها. ومن أجل الحفاظ على انتشارها تحتاج البحرية الصينية الى نقاط ارتكاز للتزود بالوقود وتحديد المؤن بعيداً عن موطنها، ولتحقيق ذلك عملت بكين على بناء قاعدة بحرية في كمبوديا، وسعت لاستكشاف مواقع محتملة اخرى لمواقع عسكرية بعيدة مثل ساحل المحيط الأطلسي في افريقيا. وكذلك تعمل بكين على إقامة منشآت في أماكن مثل الأرجنتين وكوبا يمكن عبرها القيام بكل شيء بدءاً من مراقبة الفضاء وتتبع الأقمار الاصطناعية الى التنصت على اتصالات الدول الغربية^(٩٠).

وأشارت صور الأقمار الاصطناعية الى أن الصين تتجه لبناء المزيد من المواقع البحرية، بما في ذلك صور الأقمار الاصطناعية التي تظهر بشكل ملحوظ لقاعدة (ريام) البحرية الواقعة على شبه جزيرة صغيرة تمتد من الساحل الغربي لكسبوديا الى خليج تايلند^(٩١).

ان التأثير العالمي المتزايد للجيش الصيني وقدرته على القيام بمجموعة واسعة من المهام بما في ذلك القتال المحدود، كما تشير التقارير العالمية، أخذ يحمل مخاطر كبيرة للولايات المتحدة وحلفائها في المحيطين الهندي والمحيط الهادئ ومناطق أخرى. كما تخطط الصين لإنشاء قواعد بحرية جديدة في سريلانكا وغينيا الاستوائية وباكستان والكاميرون وموزمبيق وموريتانيا^(٩٢).

وبدون شك اهتمت الصين بالمشاركة في عمليات مكافحة القرصنة من خلال انشاء "منتدى التعاون الاقتصادي لاسيا والمحيط الهادئ لمكافحة القرصنة" الذي كان رمزاً لتأثير الصين البحري المتنامي. وعانى البحر الأحمر أيضاً من ظاهرة القرصنة، حيث كان القراصنة الصوماليون يهاجمون السفن التجارية. وقد ردت الدول على هذه الظاهرة، بما في ذلك الصين، التي ساهمت بنشر قوات بحرية. وتأسس طبقاً لذلك (المنتدى الصيني لمكافحة القرصنة) في العالم في العام (٢٠٠٨) كجزء من الجهود الدولية لحماية هذه المنطقة، لكن غابت الصين عن ذلك حيث كانت تتبع سياسة الحذر تجاه الانجرار الى صراعات منطقة البحر الاحمر المعقدة. ويمكن تفسير عدم رغبة الصين في الانضمام الى تحالف بحري بقيادة الولايات المتحدة ضد الحوثيين برغبتها في تجنب التحالف مع مصالح واشنطن. وباعتبارها المنافس الجيوسراتيجي الرئيس للولايات المتحدة، تسعى بكين للحفاظ على استقلاليتها الاستراتيجية. وقد ركزت الصين على التهديدات الأكثر تفاعلية في بحر الصين الجنوبي أو المحيط الهندي^(٩٣).

وفي القرن الافريقي أقامت الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي، وهي منطقة استراتيجية تقع في باب المندب قبالة اليمن من اجل أن تكون مركزاً بحرياً لوجستياً يخدم الدوريات البحرية الصينية المشاركة ضمن قوات الأمم المتحدة للسيطرة على القراصنة الصوماليين. وتسعى الصين لأن تكون هذه القاعدة بنية تحتية عسكرية

في إفريقيا لمساعدة البحرية الصينية على القيام بمهامها الخارجية ضمن قوات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة. علماً أن جيوتي هي أيضاً مقر لقواعد عسكرية أمريكية وإيطالية وباكستانية. ويشير المحللون السياسيون إلى أن هذه القاعدة وإن كانت تبدو صغيرة إلا أن أهميتها السياسية تفوق أهميتها العسكرية، كونها أول قاعدة عسكرية صينية حقيقية في الخارج. ويرى هؤلاء المحللون بأن الخطط المعدة لتأسيس قاعدة جيوتي هي مؤشر قوي على أن الصين تتحول تدريجياً إلى قوة بحرية كبرى مثلها مثل فرنسا وبريطانيا^(٩٤).

٥- إنشاء مخزونات نفطية وغازية:

منذ تسعينيات القرن الماضي أعلنت الصين أنها تخطط لإنشاء نظام احتياطي نفطي اسوة بالولايات المتحدة، وانطلق المشروع رسمياً في العام (٢٠٠٧). وفي ذلك الوقت كانت الصين تتحرك بسرعة لشراء النفط الخام من دول منتجة مثل السودان والعراق وفنزويلا نتيجة زيادة اعتمادها عليه. ففي العام (٢٠٢٠) استوردت الصين (٧٣٪) من النفط الذي استهلكته مقارنة بـ (٤٩٪) في العام (٢٠٠٧)، واشترت (٥٤٢) مليون طن (٤١ مليار برميل) من النفط في العام (٢٠٢٠)، بما يمثل زيادة قدرها (٧,٣٪) على أساس سنوي^(٩٥).

وذكر المكتب الوطني للإحصاء في الصين في العام (٢٠١٧) أن احتياطي الصين من النفط بلغ (٣٧,٧٣) مليون طن (٢٨٠,٧ برميل)، بحلول منتصف (٢٠١٧). ويرى الخبراء أن الصين قامت بتخزين كميات كبيرة من النفط الخام عندما انخفضت الأسعار في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل من العام ٢٠٢٠. ويقدر وانغ يونغ الخبير وكبير الباحثين في مجال الطاقة في الصين حجم خزين الصين من النفط الخام بما يعادل صافي الواردات لمدة تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ يوماً. ويرى الخبراء أن هذا الرقم أقل بكثير من خزين النفط الواجب الاحتفاظ به للطوارئ التي تغطي صافي الواردات لمدة (٩٠) يوماً، وفقاً للمعايير الذي حددتها وكالة الطاقة الدولية. وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من الصين في نهاية العام (٢٠٢١) استخدام خزينها من النفط الخام، وذلك ضمن إطار مساعيها لاستخدام الاحتياطي النفطي الاستراتيجي من أجل خفض أسعار النفط المرتفعة آنذاك^(٩٦).

وكانت الصين قد خططت لبناء مخزون احتياطي نفطي استراتيجي يصل إلى (٥٠٠) مليون برميل بحلول العام (٢٠٢٠) بعد انتهاء المراحل الثلاثة لبناء المخزون الاستراتيجي النفطي، وبذلك تصبح الصين ثاني أكبر دولة ذات مخزون استراتيجي من النفط بعد الولايات المتحدة التي لديها مخزون استراتيجي من النفط يقدر بـ (٧٠٠) مليون برميل^(٩٧).

وأشارت المعلومات إلى أنه منذ منتصف العام (٢٠٢٠) زادت سعة تخزين النفط الخام في الصين من (١,٧) مليار إلى ملياري برميل. وزادت سعة كهوف الغاز تحت الأرض ستة أضعاف بين عامي (٢٠١٠ و ٢٠٢٠) لتصل إلى (١٥) مليار متر مكعب، وكان هدفها الوصول إلى (٥٥) مليار متر مكعب بحلول عام

٢٠٢١، وقامت الصين ببناء عشرات الخزانات لتخزين الغاز على طول ساحلها. وتشير توقعات بنك (جيه بي مورغان تشيس) أن يصل إجمالي سعة تخزين الغاز إلى (٨٥) مليار متر مكعب بحلول العام (٢٠٣٠)^(٩٨). وفي الوقت نفسه ارتفعت مخزونات النفط الخام في الصين بمتوسط (٩٠٠) ألف برميل يومياً منذ بداية العام (٢٠٢٤) وفقاً لتقديرات "راييدان انرجي لاستشارات الطاقة"، وبمعدلات ملء تقدر بنحو (١,٥) مليون برميل في اليوم في يونيو/ حزيران، وهي تعد الأسرع خلال العام. وأوشكت الصين من تخزين (١,٣) مليار برميل، وهو ما يكفي لتغطية احتياجاتها من الواردات النفطية لمدة (١١٥) يوماً بالمقارنة مع (٨٠٠) مليون برميل تحتفظ بها الولايات المتحدة^(٩٩).

وتشير المعلومات إلى أن الإمدادات التي تسعى الصين للحصول عليها هي بالضبط تلك التي تحتاجها للصوص في صراع طويل الأمد، ربما أثناء حصارها لتايوان.

إن سياسة التخزين التي تلجأ إليها الصين يمكن تفسيرها إلى أن أحد أسبابها الرئيسة ترجع إلى فرض ترامب خلال ولايته الأولى رسوماً جمركية على واردات الولايات المتحدة من الصين بقيمة ٦٠ مليار دولار، وهذا ما أجبر بكين على الانتقام من خلال فرض رسوم جمركية على فول الصويا الأمريكي، والسبب الثاني يعود إلى تفشي وباء كوفيد-١٩ الذي أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد ورفع كلفة المواد. وثالثاً أدت الحرب الروسية في أوكرانيا إلى تأجيج الأسعار، وأظهرت أمريكا عزمها على استخدام سلاح الحظر حتى ضد أعدائها الكبار^(١٠٠).

إن ارتفاع واردات الصين من السلع الاستراتيجية مثل النفط، أدى إلى زيادة فاتورتها النفطية، لاسيما، خلال نيسان ٢٠٢٤ إلى أعلى مستوياتها في أربعة أعوام بنسبة (٥,٤٥٪) مقارنة بالفترة نفسها من العام (٢٠٢٣)، وفقاً للبيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، وتم إضافة إجمالي (٨٣٠) ألف برميل نفط يومياً إلى المخزون الاستراتيجي النفطي الصيني في أبريل/ نيسان من العام نفسه ارتفاعاً من (٧٩٠) ألف برميل يومياً عن العام الذي سبقه. وعلى مدى الأشهر الأربعة من عام (٢٠٢٤) اضافت الصين (٧٠٠) ألف برميل يومياً إلى خزنها النفطي. وإن هذا الاستيراد الكثيف للنفط يرجع إلى رخص النفط الروسي الذي باعتته روسيا إلى الصين بأسعار مخفضة جراء العقوبات المفروضة عليها بسبب حربها ضد أوكرانيا^(١٠١).

٦- مد أنابيب النفط والغاز:

انطلاقاً من مساعي الصين في ضمان أمن الطاقة، ورغبتها في تنويع مصادر الإمداد ومزيجها، سعت إلى إعطاء الأولوية لنقل الطاقة وبشكل مضمون عبر الأنابيب. أي بواسطة النقل البري، إذ أصبح ينظر إليه أكثر اماناً من النقل البحري. كما أخذ المنتجون يركزون على وسائل النقل الأرخص، إضافة إلى رغبة شركات النقل إلى تحقيق عائد سريع لرأس المال، بغض النظر عن مكان البيع^(١٠٢).

تستفيد الصين اليوم من خط غاز (قوة سيبيريا) الذي يمتد من روسيا الى أراضيها، بإمدادات كبيرة تجاوزت التزاماتها التعاقدية مع شركة غاز بروم الروسية، لاسيما، بعد قطع الامدادات الروسية الى أوروبا عبر الأنابيب بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا^(١٠٣).

كذلك استفادت الصين من امدادات الغاز من آسيا الوسطى عبر الأنابيب أيضاً. وهذا بدوره يحقق مبدأ تنويع المصادر. إذ يمتاز غاز هذه المنطقة كونه أرخص من تكلفة الغاز الروسي، حتى انه أصبح يشكل ضاغطاً على روسيا لمراجعة أسعارها للطاقة^(١٠٤)، وفعلاً باعت روسيا الغاز الى الصين بسعر يقل عن سعر غاز دول آسيا الوسطى، إلا أن الصين تتمتع بدخل نقدي إضافي من المشاريع في آسيا الوسطى، تشارك في مشاريع انتاجه، بلدان هذه المنطقة، إضافة الى أنه تم بناء خط الغاز بأموال القروض الصينية. لذلك لاتزال الصين تتلقى مدفوعات القروض من دول آسيا الوسطى على شكل واردات من الغاز، أما المشروع الروسي فيقوم فقط على بيع وشراء الغاز، علماً أن سعر الغاز الروسي يبلغ (٣٠٠) دولار في حين يتراوح سعر غاز آسيا الوسطى بين (٣٥٠ الى ٣٧٠) دولار^(١٠٥).

ويمكن أن نضيف الى أن الصين قبلت أيضاً المعادلة الروسية بسبب مخاوفها من توقف محتمل لإمدادات النفط من الشرق الأوسط بعد الاضطرابات والحروب التي حصلت في المنطقة^(١٠٦).

كذلك تقوم روسيا بتصدير النفط إلى الصين عبر أنابيبها التي بلغ حجمها في العام ٢٠٢٣ حوالي (٤٠) مليون طن التي تشكل جزء من صادرات النفط الروسية اليها، والبالغة (١٠٠) مليون طن في ذلك العام، وهي نسبة تزيد عن العام الذي سبقه (٢٠٢٢) بنسبة (٢٢٪)^(١٠٧)، وهناك خط أنابيب نفط من شرق سيبيريا إلى داتشينغ في الصين الذي يسمى ESPO^(١٠٨).

٧- تطوير الطاقة المتجددة والنظيفة

بالنظر لما يسببه الوقود الاحفوري من تلوث ومضار على صحة الإنسان إذ عدت الصين من أكثر الدول الملوثة في العالم بسبب استخدامها الوقود الاحفوري بشكل كبير، وبسبب ارتفاع أسعار الطاقة المستوردة، فإنها سعت الى تطوير الطاقة المتجددة والنظيفة من اجل استخدامها كونه البديل الضروري عن الوقود الاحفوري الذي يعتبر مصدراً أساسياً للطاقة في الوقت الحاضر، والسعي لأن تصبح الصين مركزاً عالمياً للطاقة المتجددة^(١٠٩).

وهذا التحول نحو استخدام بدائل عن الوقود الاحفوري يرجع الى العام (٢٠٠٦)، حيث أصدرت الصين قانون الطاقة المتجددة ليشكل نقطة مهمة باتجاه تقليل التركيز على الوقود الاحفوري. وفي العام ٢٠٠٧ اعتمدت خطة تنمية متوسطة وطويلة الأجل، التي حددت هدف الصين الوصول الى نسبة مصادر الطاقة النظيفة من إجمالي مصادر الطاقة المستخدمة فيها من (٧,٥٪) عام ٢٠٠٧ الى (١٥٪) عام ٢٠٢٠، الى جانب خطة زيادة الطاقة النووية الى (٤٠) جيغاوات بحلول عام (٢٠٢٠)^(١١٠).

وعند عام (٢٠٢١) نقطة تحول أخرى في نظام الطاقة في الصين. ففي آذار/ مارس من ذلك العام تعهد الرئيس شي جين بونغ ببناء نظام جديد للطاقة، تكون فيه الطاقة المتجددة في المركز، ضمن خطط الوصول إلى هدي ذروة الانبعاثات بحلول عام (٢٠٣٠)، والحياد الكربوني بحلول عام (٢٠٦٠). وفي نفس العام خلال قمة المناخ (كوب ٢٦) المنعقدة في غلاسكو، تعهد شي بالسيطرة على الزيادة في استخدام الفحم خلال الخطة الرابعة عشرة (٢٠٢٦-٢٠٢١)، وتقليل الاعتماد عليه تدريجياً خلال الخطة الخمسية الخامسة عشرة (٢٠٣٠-٢٠٢٦). وخلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة من نفس العام^(١١١).

وقتل الصين حالياً (٣٣٩) جيجاوات من القدرة الكهربائية قيد الانشاء بما في ذلك (١٥٩) جيجاوات من طاقة الرياح و(١٨٨) جيجاوات من الطاقة الشمسية، وهذا يساوي تقريباً ضعف ما في بقية العالم^(١١٢).

وتمثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية (٣٧٪) من إجمالي إنتاج الكهرباء في الصين حالياً بزيادة قدرها (٨٪) عن عام (٢٠٢٢).

ومن المتوقع أن تتجاوز الطاقة النظيفة قدرة الفحم نهاية العام نفسه ٣٩٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء. كما تهدف الصين إلى الوصول إلى (١٢٠٠) جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الشمسية المركبة بحلول نهاية العام ٢٠٢٦ أي قبل ستة سنوات من التعهد الذي قطعته بكون للوصول إلى هذه القدرة^(١١٣).

الخاتمة

بعد ازدياد استهلاكها للطاقة أخذت الصين تحشى من ارتفاع أسعارها، لاسيما النفط والغاز، لخضوعهما لتقلبات الأسعار وتأثرهما بالأزمات السياسية والحروب التي تحدث في العالم، مما أصبح له تأثير كبير على نموها الاقتصادي، ورفاهية وتطور شعبها، الأمر الذي دفعها إلى تبني سياسات من شأنها الحصول على الطاقة بشكل آمن.

لقد أيقنت الصين أن تحقيق أمن الطاقة يتطلب تبني وسائل اقتصادية وسياسية وعسكرية للتعامل مع هذه القضية، ولتأمين حصولها على الطاقة. ومن أجل تحقيق ذلك تبنت سياسة سلمية تقوم على التعاون مع الدول المنتجة للطاقة، وتنويع الدول المنتجة التي تتعامل معها، وتشجيع شركائها للانتقال إلى مناطق الإنتاج، والتعامل على أساس الشراكة في الاستثمار والإنتاج، مما يحقق جوانب إيجابية للطرفين. وهو نهج جديد يتطلب تبني سياسات سلمية تقوم على تجنب التورط في صراعات مع الدول الكبرى المستهلكة الأخرى مثل، الولايات المتحدة في مناطق إنتاج الطاقة.

وفي الداخل اتبعت الصين سياسة قائمة على استغلال الموارد على أفضل وجه، واتباع سياسة خزن الطاقة، ومد البلاد بأنابيب تنقل الطاقة من الخارج، بالإضافة إلى مد شبكة أنابيب داخلية، كما سعت إلى تطوير بدائل الطاقة النظيفة التي أخذت تزداد في الآونة الأخيرة.

والحق، ان الصين تخشى من انقطاع امدادات الطاقة عنها لأي سبب كان، الأمر الذي يؤثر على نموها الاقتصادي. فلجأت الى تطوير قدراتها العسكرية البحرية لحماية إمداداتها من التحديات والأزمات المحتملة ومحاربة القرصنة البحرية. وبهذا الصدد أصبح للصين نقاط ارتكاز بحرية التي هي عبارة عن موانئ وقواعد بحرية لإسناد أسطولها البحري وحماية طرق امداداتها من الطاقة. ولكنها من ناحية أخرى أصبحت تشكل نقاط تأثير ونفوذ لها. في حين شعرت الولايات المتحدة بأنها أخذت تواجه متحد ومنافس لها، وهذا تأثير على مصالحها العالمية.

ومن الجدير بالذكر، الإشارة الى أن الصين أخذت تتعاون مع الدول المنتجة للطاقة بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية ونهجها العقائدي، وسعت الى تجنب الصراعات في المناطق غير المستقرة، وهي أمور تتحاشى الدول المستثمرة الأخرى المخاطرة بها. لذا حققت الصين نجاحات في الحصول على الطاقة عبر تعاونها مع الكثير من الدول المنتجة للطاقة، وفي مختلف مناطق العالم، وسعت عن طريق الوسائل التي أشرنا إليها لضمان أمنها الطاقوي.

الهوامش

- (١) خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠١٤، ص٥٢.
- (٢) عمر عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر- بيروت، ٢٠١٤، ص٥٦.
- (٣) خديجة عرفة محمد، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.
- (٤) المصدر نفسه، ص٥٢-٥٣.
- (٥) المصدر نفسه، ص٥٤-٦٠.
- (٦) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.
- (٧) بيتس جيل، الصين: مركز ناشئ للقوة العالمية، في كتاب الاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هير، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص٢٤٤.
- (٨) المصدر نفسه، ص٢٤٤.
- (٩) المصدر نفسه، ص٢٤٥.
- (١٠) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص٣١.
- (١١) خديجة عرفة محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.
- (١٢) المصدر نفسه، ص١٣٠.
- (١٣) المصدر نفسه، ص١٣٠-١٣١.
- (١٤) المصدر نفسه، ص١٣١.
- (١٥) انظر: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠١-٢٠٠٥) يراجع كتاب علي حسين باكير، التنافس الجيوستراتيجي للقوى الكبرى عن موارد الطاقة، ديبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠، ص٨٢-٨٣.
- (١٦) المصدر نفسه، ص٨٥-٨٦.
- (١٧) توماس جيه، كريستنس، التحدي الصيني: تشكيل اختيارات قوة ناهضة، ترجمة: خالد الفيشاوي وأحمد زكي أحمد، ط١، المركز القومي للترجمة، العدد (٣٠٨١)، القاهرة، ٢٠٢١، ص٤٠.
- (١٨) المصدر نفسه، ص٤٣.

- (١٩) مارتن جاك، حينما تحكم الصين: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، ترجمة: د. فاطمة نصر، ط١، مكتبة سطور، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢١٢-٢١٥.
- (٢٠) أنطوان برونو وجون - بول جيسار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الاميرالية الاقتصادية، ترجمة: عادل عبد العزيز محمود، ط١، المركز القومي للترجمة، العدد (٢٦٥٣)، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٣١.
- (٢١) مارتن جاك، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.
- (٢٢) أمي مايرز جان، وكينيث مذك الثالث، الصين وشمال شرق آسيا، في كتاب الأمن والطاقة نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة، تحرير: جان كاليكي وديفيد لي. غولدن، ترجمة: حسام خضور، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١، ص ٤١٤.
- (٢٣) باتيس غيل، النجم الصاعد، الصين، دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر، ط١، دار الكتاب العربي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٧.
- (٢٤) توماس جيه، كريستنسن، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.
- (٢٥) جين تسانغ رونغ، هل الصين دولة عظمى؟ واقع ومستقبل الصين على الساحة الدولية، ترجمة: علي ثابت، ط١، بيت الحكمة للاستشارات الثقافية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٦٨.
- (٢٦) بيتر تزاكيان، الف برميل في الثانية: نقطة التحول النفطي القادمة والتحديات التي يواجهها عالم يعتمد على الطاقة، ط١، دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ١٣٧-١٣٩.
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٩.
- (٢٨) حكمت العبد الرحمن، الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٧٩.
- (٢٩) عمر عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥-٧٦.
- (٣٠) أمي مايرز جان وكينيث ب. مذك الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٠.
- (٣١) عمر عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.
- (٣٢) كفاية اولير، كيف تواجه الصين تحديات التخلص من الوقود الاحفوري؟، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٣، Independent. <https://www.independentarabia.com/node/526116/> اقتصاد/أخبار-وتقارير-اقتصادية/كيف-تواجه-الصين-تحديات-التخلص-من-الوقود-الاحفوري؟
- (٣٣) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧-٦٨.
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٦٩.
- (٣٥) الصين في صدارة قائمة أكثر دول العالم استهلاكاً للوقود الأحفوري، نقلا عن إنرجي إنستيتيوت - فيجوال كابيتاليست <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1747956> 2024/08/13
- (٣٦) الصين ترفض دعوات التخلص من الوقود الاحفوري كونها غير واقعية وتهدد أمن الطاقة - الطاقة: ملف خاص مستجدات، أسواق الغاز المسال العربية والعالم ي ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٢/٩/٢٠٢٣ <https://attaqa.net/2023/09/22/الصين-ترفض-دعوات-التخلص-من-الوقود-الأح/>
- (٣٧) <https://www.iea.org/countries/china>
- (٣٨) سليمان الخطاف، تنوع مصادر الطاقة في الصين والولايات المتحدة، صحيفة اليوم ١٠ يونيو ٢٠١٤.
- (٣٩) تنوع-مصادر-الطاقة-في-الصين <https://www.alarabiya.net/aswaq/2014/06/10/الصين-ترفض-دعوات-التخلص-من-الوقود-الاحفوري-كونها-غير-واقعية-وتهدد-أمن-الطاقة-ملف-خاص> عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي: آسيا الوسطى - جنوب آسيا - شرق وجنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٤٩.
- (٤٠) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٤٩.
- (٤١) الصين ترفض دعوات التخلص من الوقود الاحفوري كونها "غير واقعية وتهدد أمن الطاقة"، مصدر سبق ذكره.
- (٤٢) كاتنج وو وجت يانج ليم، تلبية الطلب على النفط في منطقة آسيا - المحيط الهادي - دور الخليج العربي، في كتاب، النفط والغاز في الخليج العربي، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص ٣٣٢.
- (٤٣) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠-٧١.
- (٤٤) أمي مايرز وكينيث ب. مذك الثالث، الصين وشمال شرق آسيا، في كتاب، الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة، ترجمة: حسام خضور، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١، ص ٤١٤.
- مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و (eISSN 3005-3587) هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. [CC BY-NC 4.0](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

- انظر كذلك: فريدريك معتوق، المارد الصيني الآسيوي يسيطر: مقارنة سوسولوجية - معرفية لتجارب معاصرة، ط١، بيروت، ٢٠١٣، ١٢٧.

(٤٥) فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٤٦) د. عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٨٥-٨٦.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٨٨-٨٩.

(٥٠) غازي كشميم، تعرف على استخدامات الطاقة النووية وأكثر الدول إنتاجاً لها، الجزيرة نت ٨/١٠/٢٠٢٤.

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/3/16/الكهرباء-في-إنتاج-الطاقة-النووية>

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) د. عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨-٨٩.

(٥٣) جين تسان رونغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩.

(٥٤) خديجة عرفة محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٥٥) جليبير الأشقر، الحرب الباردة الجديدة، ترجمة: عمر الشافعي وعمر فتحي، ط١، دار الساقي، لندن، ٢٠٢٤، ص ٣٢١.

(٥٦) عمرو عمار، أحجار على رقعة الاوراسيا: حرب الأفكار، ط١، دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٣٦٠-٣٦١.

(٥٧) حكمت العبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤-٨٥.

(٥٨) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٣.

- وانظر كذلك: د.حاتم الرفاعي، البترول: ذروة الإنتاج وتدايعات الانحدار، ط١، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ١٧٨-١٧٩.

(٥٩) كين كوياما، سياسات الطاقة في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٣.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٠٥-١٠٦.

(٦٢) وليم انجدال، القرن الاوراسي: الحزام والطريق.. التحول العظيم، ترجمة: ولاء كمال، تدقيق لغوي: د.سماح رضوان، ط١، سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٣٠.

(٦٣) مصطفى شلش، خطوط الغاز الروسية: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٣، ص ١٤٥.

(٦٤) جيفري براون وفيجاي مخيرجي وكانج وو، سباق الطاقة بين الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية، في كتاب، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٩-٢٧٠.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

(٦٧) جيفري براون وفيجاي مخيرجي كانج وو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٦٩) ديفيد هويل وكارول نخلة، مازق الطاقة والحلول البديلة، ترجمة: أمين الابوي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٧.

(٧٠) د. خديجة عرفة محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٧١) ديفيد هويل وكارول نخلة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

(٧٢) كين كوياما، سياسات الطاقة في آسيا، في كتاب، المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص ٩٨-٩٩.

(٧٣) ديارى صالح مجيد، بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبولتيكي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر - بيروت، ٢٠١٨، ص ٣٠-٣١.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٣٢-٣٣.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٧٦) أمانة ميعوات، بحر الصين الجنوبي: دوامة الادعاءات المتضاربة، في كتاب، جيوبوليتيك النزاعات في قارة آسيا: الخصوصيات – الديناميات – التداعيات، تحرير: د. عبد القادر دندن، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٢٣٣ وكذلك: ٢٣٦-٢٣٨.

(٧٧) توماس جيه، كريستنس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٥-٣٤٦.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٣٥١.

(٧٩) د. شاهر الشاهر، الاستراتيجية الصينية الجديدة.. من عقد اللؤلؤ الى جزر سليمان، نيسان ٢٠٢٢.

الاستراتيجية الصينية-الجديدة-من-عقد-اللؤلؤ-الى-جزر-سليمان <https://www.almayadeen.net/research-papers/> (٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) علوان نعيم أمين الدين، الحرب على آسيا: من المياه الدافئة الى المحيط الهندي والهادئ، ط١، دار ابعاد، بيروت، ٢٠١٥، ص ٨٩-٩٠.

(٨٣) حكمت العبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(٨٤) علوان نعيم أمين الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠-٩١.

(٨٥) حكمت العبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠-٨١.

(٨٦) شاهر الشاهر، الاستراتيجية الصينية الجديدة.. من عقد اللؤلؤ الى جزر سليمان، مصدر سبق ذكره

(٨٧) مريم السيلاني، استراتيجية الصين الكبرى: المواجهة بـ خيط اللؤلؤ.

<https://alkhanadeq.org.lb/post.php?id=3652>

(٨٨) علوان نعيم أمين الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩-١١١.

(٨٩) حكمت العبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(٩٠) طموح المياه الزرقاء: الصين تتحرك لتوسيع قواعدها البحرية بعيداً عن حدودها.

طموح-المياه-الزرقاء-الصين-تتحرك- <https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/09/02/> لتوسيع-قواعدها-البحرية-بعيدا

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) المصدر نفسه.

(٩٣) أين المنتدى الصيني لمكافحة القرصنة؟ الأزمة في البحر الاحمر تكشف عن تقاعس الصين ٤ ايلول ٢٠٢٤.

<https://yemenfuture.net/researches/25695>

(٩٤) وليم انجدال، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠-١٥١.

(٩٥) كم تبلغ احتياجات الصين من النفط الخام؟ - ارقام ٢٠٢١/١٢/٣.

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1516395>

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

(٩٨) كهوف تحت الأرض وطرق.. الصين تخرن سلعاً أساسية. الحرة/ ترجمات – واشنطن ٢٤ يوليو ٢٠٢٤.

كهوف-تحت-الأرض-وطرق-سريّة-الصين-تخرن-سلعاً- <https://www.alhurra.com/business/2024/07/24/> أساسية-بكميات-هائلة

(٩٩) ايكونومست، التخزين الكثيف للواردات من قبل الصين يبدو سببه دفاعي/ الجزيرة ٢٤/٧/٢٠٢٤.

ايكونومست-لماذا-ير-اكم-الرئيس-الصيني/ <https://www.aljazeera.net/politics/2024/7/24/> المصدر نفسه.

(١٠٠) التحوط ضد الصدمات: هل تستعد الصين لحرب تجارية بتخزين السلع والمعادن الاستراتيجية؟ ٥ يونيو ٢٠٢٤. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

التحوط-ضد-الصدمات-هل-تمهد-الصين-لحرب-تجارية- <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/9363/> بتخزين-السلع-والمعادن-الاستراتيجية

(١٠٢) تدفقات الغاز الروسي الى الصين عبر خطوط الأنابيب تصل الى مستويات قياسية – اقتصاد الشرق – بلومبيرغ ٢٠٢٤/١٢/٢١.

<https://asharqbusiness.com/power/64711/> تدفقات الغاز الروسي الى الصين تصل لمستويات قياسية/ (ISSN 2518-5519) و (eISSN 3005-3587) مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (eISSN 3005-3587) و (ISSN 2518-5519) هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

- (١٠٣) لماذا تتردد الصين في بناء خط أنابيب غاز جديد من روسيا؟ الجزيرة نت ٢٠٢٤/٢/٥.
<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/2/5/> لماذا تتردد الصين في بناء خط أنابيب غاز
- (١٠٤) تدفقات الغاز الروسي الى الصين، مصدر سبق ذكره.
- (١٠٥) لماذا تتردد الصين؟ مصدر سبق ذكره.
- (١٠٦) مصطفى شلش، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨-١٤٩.
- (١٠٧) صادرات النفط الروسية عبر خطوط الأنابيب الى الصين تبلغ (٤٠) مليون طن في ٢٠٢٣ - أسواق - العربية نت ٢٠٢٤/١/١٠.
- <https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2024/01/10/> صادرات النفط الروسية عبر خطوط الأنابيب الى الصين في عام ٢٠٢٣ - بلغت ٤٠ مليون طن
- (١٠٨) مصطفى شلش، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.
- (١٠٩) شادي عبد الحافظ، لماذا تبني الصين محطات طاقة متجددة تساوي ضعف كل دول العالم، ٢٠٢٤/٧/١٧.
<https://www.aljazeera.net/science/2024/7/16/> لماذا تبني الصين محطات طاقة متجددة
- (١١٠) وحدة دراسات الصين، هيمنة الصين على سوق الطاقة النظيفة والمتجددة: ما الذي تعنيه لدول الخليج والشرق الأوسط؟ مركز دراسات المستقبل.
- <https://epc.ae/ar/details/featured/haymanat-alsiyn-ala-suq-altaqa-alnazifa-walmutajadida-maaladhi-taanih-lidual-alkhalij-walsharq-alawsat>
- (١١١) المصدر نفسه.
- (١١٢) شادي عبد الحافظ، مصدر سبق ذكره.
- (١١٣) المصدر نفسه.